

التسمية في صورة اول اذ اكات الزوجه غير حايضة
التصرف او مملوكة لغيرها. التصرف الثانية اذا
كانت حايضة التصرف واذت لوليا ان زوجها
ولم تقوم فزوجا هو او وكيله الثالثة اذا كانت
الزوج غير حايض التصرف وحصل الاتفاق في هذه
الصورة غير اقل من مهر مثل الزوجه وبقاها
على اكثر منه فيقين فتمت ما وقع الاتفاق عليه
ولا يجوز اخلاوه منه واذا خلى العقد من التسمية
فان لم تكن معوضه استحققت مهر المثل بالعقد وان
كانت مفوضه بان قالت رشيدة لوليا زوجي
بلامر فصل ووجه المهر مثلان اشياء التي
بواحد منها الاول ان يفرضه اي بقدره الزوج
غير نفسه قبل الدخول ولها حسم بقدره بقدر
لها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها ولها بعد
العروض حسم بقدره لتسليم المرفوض الحال كالمهر
في العقد ما الموقل وليس لها حسم بقدره كالمهر
في العقد ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج
ان الحق لها فان لم ترض به فكانه لم يفرض وهذا
كما قال الاذرعى ان فرض دون مهر المثل اما اذا
رضى لها مهر مثلا حال من بقدر البلد وبذلك لها
ومصدقته على انه مهر مثلا فلا يقدر رضاها لانه
عبث وان شرط على الزوج حين حبس راضيا على
مهر بقدر مهر المثل لانه ليس بدلا عنه بل الواجب

احدها

حد بل صابطه كفاصم كونه مسعا عوضا ومعوضا

اخرى فلا اعتبار من ايا جنسيات بلدها كما قاله
حد بل صابطه كفاصم كونه مسعا عوضا ومعوضا
مع كونه صدقا وما لا فلا فلو عقد بما يقول ولا
يقابل بمقول كحتى خطبة لم يبع التسمية ويرجع
المهر المثل وكذا اذا اصدق لم يوافقا لا يمكن غيره فلا
يرجع لتعلق حق الله تعالى به في ستر العورة كما قاله
الشركني متدلا بقوله صلى الله عليه وسلم الذي اراد
الترقيح على ازاره ازارك هذا ان اعطته اياها
حلت ولا ازارك وهذا دخل في قولنا ما صح
مسعا مع صدقا وليس ان لا يقصر المهر عن عشر
درهم خروجه من خلاف اليه فيقضى وان لا يرد
في جنسية درهم كاصدقة ثمانية صلى الله عليه وسلم
وزوجاته واما اصداف ام حبيبة اربعة دينار
فكان من النجاشي اكرماله صلى الله عليه وسلم
ان يزوج على منفعة معلومة تنوع مقدار
الاجارة كتعلم فبذ كلفة وخياطة ثوب وكناية
وكهوا ان كان يحسن تلك المنفعة فان لم يحسن
والترجم في الذمة حاز ويأجر لها من كسبها وان
الترجم العمل بقصد لم يبع على الاصح لعرضه وخرج بقيد
للمعلومة المنفعة المجهولة فلا يصح ان تكون صدقا
ولكن يجبر مهر المثل والطلاق التعليم فيما تقدم شامل

ان كان المهر اذ يصح لونه مسعا اي
شأنه المهر في الجملة فلا يرد
عليه ما اذا زوج عبده مرة
ملا وجعل بنته صدقا لها
فانه اصح ان يقاربه ما ضاوه
والا ياتي بملكه الفسخ النكاح طابع
جعل احدا بوجه الصغيره صدقا
الاجع حتى جعله في الصبي بصحة
جعل صدقا في الجملة وانما التسم
فيها لما رض حزيا دية حرامه
ولذلك بان يعلان بغيرها الفاصح
المقد بل الفين وهو محتمل والخلف
لفظ اعطى بلفظ الاحتفاظ لانه
يفيده ومن ثم صح بقاء مهر على
ان تقضي عشره وتكون هي الثمن
انتمى به ولو عند العقد بما تارة
مثلا فتمسوا بها الزوجين حلالا
صح النكاح بهر المثل اذ كان الاجر
مجهول اكان يقول لا جعل المهر
او فراق وتكون مهر المثل حلالا

هذا هو المهر المثل
ان كان المهر اذ يصح لونه مسعا اي
شأنه المهر في الجملة فلا يرد
عليه ما اذا زوج عبده مرة
ملا وجعل بنته صدقا لها
فانه اصح ان يقاربه ما ضاوه
والا ياتي بملكه الفسخ النكاح طابع
جعل احدا بوجه الصغيره صدقا
الاجع حتى جعله في الصبي بصحة
جعل صدقا في الجملة وانما التسم
فيها لما رض حزيا دية حرامه
ولذلك بان يعلان بغيرها الفاصح
المقد بل الفين وهو محتمل والخلف
لفظ اعطى بلفظ الاحتفاظ لانه
يفيده ومن ثم صح بقاء مهر على
ان تقضي عشره وتكون هي الثمن
انتمى به ولو عند العقد بما تارة
مثلا فتمسوا بها الزوجين حلالا
صح النكاح بهر المثل اذ كان الاجر
مجهول اكان يقول لا جعل المهر
او فراق وتكون مهر المثل حلالا